e-ISSN 2789-3359

تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني

The Implications of Arab–Israeli normalization for Palestinian cause in light of the Palestinian political division

د. بهاء الدين عبد ربه خلف الله: باحث في دراسات الشرق الأوسط، غزة، فلسطين.

Bahaa A. Khalaf Allah: researcher in middles east studies, Gaza – Palestine.

Email: bahaa_071@yahoo.com

مستخلص:

تعيش القضية الفلسطينية حالة من التشتت في المواقف والقرارات، كما وتتعرض لضغوطات خارجية تضعف قرارها الداخلي –منذ اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية– ولقد ازدادت الحالة سوء عندما اقدمت بعض الدول الخليجية على التطبيع مع الكيان الإسرائيلي على أساس "سلام مقابل سلام"، مما أثر ذلك على القضية الفلسطينية وسياساتها الخارجية، ومما زاد الحالة الفلسطينية تعقيداً استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، لهذا جاءت هذه الدراسة لتبين أثر التطبيع العربي على السياسية الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني.

لقد تناولت الدراسة عدّة مناهج ومحاور عدة متعلقة بالتطبيع وآثاره على السياسية الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي من اجل الوصول الى الحقائق لتحديد المشكلة، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس البحث عن الظواهر الطبيعية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة الى نظرية صنع القرار والذي بدورها تفسر عملية صناعة القرار وتنفيذه ومتابعته ضمن الدوائر الرسمية، ووزعت الدراسة على ثلاثة محاور، تناول المبحث الاول: تداعيات التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي على القضية الفلسطينية و سياساتها الخارجية، كما تناول المبحث الثاني: التباين في المواقف العربية تجاه عملية التطبيع، و تناول المبحث الثالث: أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل تسارع عملية التطبيع. و خلصت الدراسة الى عدّة نتائج منها: أن التطبيع الخليجي الإسرائيلي زاد الموقف السياسي الفلسطيني الخارجي ضعفاً وتيهاً، بالإضافة الى غياب وقف رسمي عربي تجاه عملية التطبيع، مما خلق مواجهة مع المواقف الرسمية والشعبية الفلسطينية والعربية الرافضة للتطبيع. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير رؤية واستراتيجية عربية موحدة مع فلسطين، من أجل مواجهة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ومنع هذا الكيان من ممارسة عدوانه على الشعب الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: التطبيع العربي الإسرائيلي – القضية الفلسطينية – الانقسام الفلسطيني

Abstract

The Palestinian issue lives in a state of dispersion in positions and decisions, and is subject to external pressures that weaken its internal decision – since the Palestinian–Israeli peace agreement – and the situation worsened when some Gulf states embarked on normalization with Israel, on the basis of "peace for peace," which affected this on The Palestinian issue and its foreign policies, and the Palestinian situation is further complicating the continuation of the Palestinian political division. This is why this study came to show the impact of normalization on the Palestinian foreign policy in light of the Palestinian political division.

The study has dealt with several approaches and axes related to normalization and its effects on the Palestinian foreign policy in light of the Palestinian political division.

The study used the historical method that studies the past in order to reach the facts to define the problem. It also used the descriptive and analytical approach that studies the search for natural, social and political phenomena, in addition to the theory of decision–making, which in turn explains the decision–making process, its implementation and its follow–up within official departments, and the study was distributed over three axes The first axis dealt with the repercussions of normalization on the Palestinian issue and its foreign policies.

- The second axis also dealt with the disparity in the Arab attitudes towards the normalization process. The third axis also dealt with the impact of the Palestinian political division on the Palestinian foreign policy in light of normalization.
- The study also concluded the most important results, namely The Gulf–Israeli normalization increased the external Palestinian political position

weakened and lost, in addition to the absence of an official stop towards normalization, which created a confrontation with the official and popular Palestinian and Arab positions that reject normalization.

The study recommended developing a unified Arab vision and strategy with Palestine in order to confront normalization with Israel and prevent Israel from exercising its aggression against the Palestinian people.

Keywords: Arab–Israeli normalization – the Palestinian issue, the Palestinian division

المقدمة:

تمر القضية الفلسطينية في أصعب المواقف على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ تواجه تحديات كبيرة، يسعى الكيان الإسرائيلي بمساندة قوى خارجية تارة عربية وأخرى اجنبية لتقويض القضية الفلسطينية على كافة الأصعدة وأخطرها مسألة التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي، دون ان تحصل هذه الدول سيما الدول الخليجية منها، بداية بدولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين على أي إنجاز قد يخدم القضية الفلسطينية. وبالتالي: ينعكس هذا على تقويض السياسة الخارجية الفلسطينية على اعتبار ان القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، سيما قضية القدس والتي تشكل القضية المحورية للجميع.

ويجب على السياسة الداخلية الفلسطينية العمل بكل طاقتها لتحقيق المصالحة، سيما في ظل تردي الحالة العربية، والتوجه نحو التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي، دون الرجوع والإلتزام بالمبادرة العربية التي طرحتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام2002. فبدون تحقيق هذه المصالحة، سوف تبقى القضية الفلسطينية سيما قضية القدس على حالها؛ فالقيادات الإسرائيلية تعمل –بذكاءٍ لا يدركه الفلسطينيون ولا العرب ولا المسلمون– للقضاء على القضية الفلسطينية، والعمل على تفريغ القدس من هويتها الجيوسياسية، سيما مع وجود الإدارة الأمريكية التي يترأسها الرئيس" دونالد ترامب".

مشكلة الدراسة:

نظرًا لأهمية القضية الفلسطينية الجيوسياسية والجيوستراتيجية، في ظل المتغيرات المحلية الفلسطينية والإقليمية، سيما التطبيع الاماراتي والبحريني الاسرائيلي، وخطورة هذه الخطوة الأحادية من قبل دول عربية دون الرجوع إلى جامعة الدول العربية، وعدم والالتزام بالمبادرة العربية للسلام المنعقدة في قمة بيروت عام 2002، وتداعياته على الهوية الجيوسياسية الفلسطينية، حيث إن الموقف الفلسطيني ضعيف جدًا أساسًا، وازداد ضعفًا في ظل الانقسام الفلسطيني، بالإضافة للضعف والانقسام العربي و الإسلامي، مما يؤثر على القضية الفلسطينية وهويتها الجيوسياسية، حيث وصل الحال إلى:

١. التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي وتداعياته على القضية الفلسطينية، والعمل على طمس الهوية الجيوسياسية والأهمية الاستراتيجية للقضية الفلسطينية ولمدينة القدس خاصة .

٢. تشتت الموقف العربي، وخطورة التطبيع على القضية الفلسطينية.

٣. رمادية المواقف العربية والدولية والأممية تجاه الكيان الإسرائيلي وسلوكها على القضية الفلسطينية سيما في القدس.

لذلك؛ تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **ما تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام الفلسطيني؟**

فرضية الدراسة:

من اجل الإحاطة بجوانب المشكلة البحثية التي تتعلق بالدراسة يمكن صياغة الفرضية على الشكل التالي:

تدور فرضية الدراسة حول الإجابة على التساؤل الذي يتناول **تداعيات التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي، وتأثيره على السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني وتباين الموقف العربي من قضية التطبيع.**

- تفرض الدراسة عدم الالتزام بالمبادرة العربية للسلام التي اقرتها قمة بيروت عام 2002 يزيد الموقف العربي ضعفاً سيما الموقف الفلسطيني.
- التطبيع العربي يضعف الموقف العربي ويؤدي زيادة نفوذ الكيان الإسرائيلي وتوغله في العالم العربي، مما يكسبه أهمية سياسية واقتصادية في ظل حالة الضعف الفلسطيني والتشتت العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال:

١. الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للقضية الفلسطينية، بالإضافة لأهمية الهوية الإسلامية والثقافية لمدينة القدس سيما في ظل الحالة العربية المترهلة والانقسام السياسي الفلسطيني.

٢. تداعيات التطبيع على السياسة العامة الفلسطينية، في ظل حالة الضعف والتردي العربي والانقسام السياسي الفلسطيني، مع وجود إدارة أمريكية تخدم المصالح الاسرائيلية.

٣. تردي السياسة العامة الفلسطينية، بالإضافة إلى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي سيما الإماراتي والبحريني، وتداعياتها على الهوية الجيوسياسية والإسلامية والثقافية للقضية الفلسطينية بشكل عام .

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. بيان التطبيع على القضية الفلسطينية وانعكاسها على الهوية الجيوسياسية والإسلامية والثقافية لمدينة القدس، بالإضافة لأهميتها الاستراتيجية.

٢. التعرف على الدور الذي يقوم به أطراف الخلاف الفلسطيني، والمراكز الفلسطينية المختصة بدراسة التطورات والازمات على الساحتين الإقليمية والدولية، والعمل على تعزيز الحالة الفلسطينية لإنهاء حالة الانقسام، وأثر ذلك على مستقبل الهوية الجيوسياسية ومواجهة التطبيع بالإضافة إلى الأهمية الجيوستراتيجية للقضية الفلسطينية.

٣. بيان مدى الوعي العربي و الفلسطيني على الصعيدين الداخلي والخارجي، من أجل الالتزام والعودة الى المبادرة العربية للسلام التي طُرحت في قمة بيروت 2002، لإنهاء حالة الصراع العربي الاسرائيلي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

١. **المنهج التاريخي:** الذي يهتم بالأحداث السابقة التي تساهم في فهم الحاضر وتفسيره، كما أنه يحاول استشراف المستقبل والتخطيط له، من خلال أحداث ووقائع الماضي التي تدرس بشكل علمي، ويهدف إلى البحث عن الحقيقة العلمية بكل صورها، كما أنه يدرس الماضي وتفسيره من أجل الوصول للحقائق لتحديد المشكلة حتى يتم معالجتها بشكل علمي .

٢. **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث يدرس هذا المنهج البحث في الظواهر الطبيعية والاجتماعية والسياسية، والحصول على معلومات حول الحالة الظاهرة وطبيعتها من حيث تكوينها والعلاقة بين عناصرها، ويمكن من خلاله وضع تنبؤات عن الأحداث المقبلة، وغالباً ما يأتي المنهج الوصفي التحليلي معاكساً للمنهج التاريخي الذي يخبر عن الماضي ، بينما المنهج الوصفي التحليلي يخبر عما سيجري في المستقبل، وعما هو موجود في الوقت الحالي، بمعنى أنه يدرس الواقع الذي نعيشه.

٣. **نظرية صنع القرار**: التي من خلالها سوف نوضح أهمية القرارات التي يتخذها صناع القرار في جامعة الدول العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية في ظل التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي؛ فعملية صنع القرار ليست بالبسيطة ولكنها معقدة وتتطلب دراسة عميقة وأي خطأ فيها قد يكلف صناع القرار الكثير، فهو أسلوب يحتاج لدراسة مجموعة من العوامل مجتمعة معا وأيضا مؤثرة سواء نفسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا.

مقدمــة:

تعتبر العلاقات الدبلوماسية بين الدول من الاساسيات في النظم السياسية والسياسيات الخارجية لهذه الدول، ولا توجد دول الا ولديها علاقات دبلوماسية مع دول اخرى وبالمقابل لها عداء مع اخرى، لكن ما يحدث بين بعض الدول العربية والكيان الإسرائيلي من تطبيع وليس علاقات دبلوماسية كما تتدعي تلك الدول، وتتباين في مبرراتها وظروفها التي جعلتها تقوم بمثل هذا التطبيع مع هذا الكيان، سيما تحت الضغط الأمريكي على بعضها، وحاجتها الماسة للخروج من الدول المحتاجة "جمهوريات الملح" التي تحولت إلى دول غنية، بسبب اكتشاف النفط وحدوث الطفرة العمرانية والاقتصادية لها، كما وتعتبر العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية روابط لتلك الدول، واحترامها للمعاهدات والاتفاقيات فيما بينها.

وبالعودة الى التطبيع العربي والذي يعني بالمقام الأول إعادة الأشياء إلى ما كانت عليه في السابق؛ فهل كانت هناك علاقات سابقة بين تلك الدول المطبعة والكيان الإسرائيلي من قبل؟ لكن

هذا لا ينفي وجود علاقات سرية في السابق لم تكن معلنة من قبل. وبهذا التطبيع، استطاع الكيان الإسرائيلي أن يمس جوهر القضية الفلسطينية، حتى إن جامعة الدول العربية في اجتماعها الاخير في أيلول (سبتمبر) 2020 لم تستنكر إقبال دول خليجية على التطبيع، ولم تستجيب لطلب السلطة الفلسطينية بانعقاد قمة طارئة بسبب هذا التطبيع، رغم أنها أعلنت في قمة بيروت عام 2002مبادرة سلام تخص القضية الفلسطينية، وعدم الخروج عن قرارات الجامعة، لكن تشتت وتباين الموقف العربي جعل الكيان الإسرائيلي أن يتمكن من نخر الجسم العربي الجامع للدول العربية والتي يتكلم باسم العرب جميعًا (جامعة الدول العربية)، على أساس أنها سميت بالجامعة للموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية سيما قضية القدس.

المبحث الأول: التطبيع العربي وتداعياته على القضية الفلسطينية والسياسة الفلسطينية الخارجية

شكلت وما زالت القضية الفلسطينية محورًا أساسيًا في الصراع العربي الإسرائيلي، منذ احتلال الكيان الإسرائيلي واغتصابه للأراضي الفلسطينية أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد تم إجلاء معظم الفلسطينيين عن أراضيهم وممتلكاتهم، بموجب استراتيجية صهيونية وعالمية ضمن خطة موضوعة لم تكن عبثًا، في ظل تواطئ عربي وعالمي ترك الشعب الفلسطيني وقضيه لوحده سيما المدينة المقدسة التي تهم جميع المسلمين في العالم وهي القدس، وتغيير هويتها العربية الإسلامية، هذا كله لم يحدث في شعب سوى الفلسطينيين الذين أُغتصبت أراضيهم وشُردوا وأُستبيحت مقدساتهم، فالهزيمة الفلسطينية لا تعني الهزيمة العسكرية وحدها؛ بل هي هزيمة للعرب والمسلمين جميعًا، حتى في الهزائم العسكرية تبقى الدول مهزومة وضعيفة، ولكن يبقى لها كيان ودولة وإن كانت ضعيفة، لكن ما حدث مع الفلسطيني مختلف تمامًا، حيث تمّ تشريدهم بقوة السلاح، وسُلبت أراضيهم، و تمّ قمعهم في ظل وجود عربي وإسلامي، وحتى القرارات التي خرجت من هيئة الأمم المتحدة بشقيها الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولي، سواء كانت ملزمة تحت البند السادس او السابع وغير الملزمة لم يعر لها الكيان الإسرائيلي بال، ولم ينظر اليها ولم يطبق منها شيء سوى القرارات التي تتعلق بالثقافة والتعليم والصحة وهي القرارات غير المصيرية، حيث إن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة الملزمة بتطبيق تلك القرارات ولكنها تتعامل بمعايير مختلفة؛ فهناك قرارات صدرت بحق دول أخرى وألزمتها على التنفيذ، سوى القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية فقد بقيت على حالها.

آثار التطبيع على القضية الفلسطينية

تعاني القضية الفلسطينية الكثير من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وتحولات الأنظمة العربية التي تتعامل مع الكيان الإسرائيلي باعتبارها حليفًا لا عدوًا. وتأتي في مقدمة تلك الانظمة السلطة الفلسطينية التي انقلبت عليها الاتفاقيات مع هذا الكيان، ونتج عن إتفاق أوسلوا نتائج سلبية لا زالت تعاني منها القضية الفلسطينية، من معيشة الفلسطينيين، ومستقبل القضية؛ بل وعلى التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، حيث أدى التطبيع الى فتح بوابة التطبيع العربي والاسلامي والدولي مع الكيان الإسرائيلي، كما أن التطبيع خلق تيارًا عربيًا قويًا من المثقفين ورجال الاعمال ليتبنى التطبيع مع هذا الكيان، ويروج لأوهام السلام مع معه مما أدى الى بلبلة في كثير من أبناء الشعوب العربية وتشويش مواقفهم تجاه القضية الفلسطينية، ومن التطبيع مع الكيان الإسرائيلي كما أثرت على حركات المقاومة العربية بسبب التضييق الرسمي عليها داخل دولها.[١]

وردًا على التطبيع الإماراتي البحريني مع الكيان الإسرائيلي تمَّ استدعاء السفيرين الفلسطينيين من أبو ظبي والمنامة، وجاء ذلك في بيان للقيادة الفلسطينية أعلنت فيه رفضها واستنكارها للاتفاق، معتبرة إياه نسفًا للمبادرة العربية للسلام ، كما قالت الرئاسة الفلسطينية: إن ما قامت به هاتين الدولتين يُعد خيانة للقدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية ،وإنه بمثابة اعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، مشيرًا إلى أنه لا يحق للإمارات أو أي جهة التحدث بالنيابة عن الشعب الفلسطيني.[٢]

وفي ذلك، قالت الكاتبة الإسرائيلية " ليلاخ سيفان": إن إنتظار الفلسطينيين لإنهاء الصراع مع الكيان الإسرائيلي قد يستمر طويلًا، لأنهم منذ اتفاقيات أوسلو اعتقدوا أنه كلما طال الانتظار، فسوف يكسبون المزيد، لكن الاتفاق الإسرائيلي مع الإمارات العربية يثبت أن الوقت لا يخدمهم، ورغم التساؤلات المفتوحة حول بيع أسلحة متطورة للإمارات، إلا أن هناك اجماعًا على أن الاتفاقية الإماراتية الإسرائيلية مفيدة للكيان الإسرائيلي. وأضافت: إن شعار "السلام مقابل السلام" الذي قام على اساس اتفاق هذا الكيان والإمارات ليس دقيقًا، فلم يكن لديهما صراع على الأرض والحرب، والاتفاق يعني أن الإمارات وضعت القضية الفلسطينية جانبًا لتعتني بنفسها، وما يؤكد أن الوقت ليس بالضرورة

[١] عماد الدين العشماوي، **استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟**، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، العراق، قسم التاريخ، ٢٠١٩،ص ٨٤٧.

[٢] موقع الجزيرة نت، **السلطة تستدعي سفيرها في ابو ظبي وتصف ما فعلته الامارات بالخيانة للقدس والاقصى والقضية الفلسطينية**، ٢٠٢٠/٨/١٤، انظر الرابط https://www.aljazeera.net/news/politics

لصالح الفلسطينيين. فقد بات متاحًا للكيان الإسرائيلي الاستفادة من علاقاتها بالدول العربية المعتدلة ومن دونهم.[٣]

وبالإشارة إلى الموضوع ذاته؛ فإن توجه دولة الإمارات العربية المتحدة للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي تحت أي ذريعة ومبرر، هو خروج عن الإجماع العربي والإسلامي، ويخدم هذا الكيان أكثر من الإمارات كما تحدثت الكاتبة الإسرائيلية، وكما تحدث عنه أيضًا رئيس الوزراء الإسرائيلي " بنيامين نتنياهو" في خطاباته المتكررة في السياق ذاته، بأن التطبيع سوف يعود على الكيان الإسرائيلي بكثير من الفوائد وأهمها الجانب الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالجوانب الجيوسياسية والاستراتيجية، فتوغلها في العالم العربي، وقربها من خصمها الأكبر إيران ومعرفة ما يجري عن قرب من خلال الاتفاقيات التي ابرمت بين الطرفين الاسرائيلي والإماراتي سيما الجانب الامني والعسكري.

ثانيًا: الموقف الفلسطيني من التطبيع الإماراتي البحريني مع الكيان الإسرائيلي

قوبل إعلان التطبيع الإسرائيلي الإماراتي البحريني بتنديد فلسطيني واسع من قبل الشعب الفلسطيني وقياداته وفصائله، واعلنت القيادة الفلسطينية، رفضها واستنكارها الشديدين للإعلان الأمريكي الإسرائيلي الإماراتي البحريني المفاجئ، بشأن التطبيع الكامل للعلاقات بين الكيان الإسرائيلي ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، معتبرة أن ما قامت به أبو ظبي والمنامة خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية، مشيرة إلى أنه لا يحق لدولة الإمارات أو أي جهة أخرى التحدث نيابة عن الشعب الفلسطيني، داعية إلى عدم مقايضة الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية بالتطبيع، كما طالبت بعقد اجتماع طارئ للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.[٤]

وفي السياق ذاته، اعتبر الكل الفلسطيني اعتبر الخطوة الإماراتية البحرينية خيانة للقضية الفلسطينية وتاريخها وصمودها على مر العقود السابقة، كما ان هذا الاتفاق يخرج عن الاجماع العربي وما طالبت به جامعة الدول العربية في قمة بيروت بشأن السلام مع الكيان الإسرائيلي، وأن هذا التطبيع ترك الفلسطينيون يواجهون مصيرهم لوحدهم، مقابل الظلم الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأميركة على وجه الخصوص، بالإضافة الى بعض الدول الغربية و اعتبر هذا مكافأة لهذا الكيان، واستمراره في جرائمه ضد الشعب الفلسطيني.

---

[٣] عدنان ابو عامر، **كاتبة إسرائيلية: هذه اهم آثار تطبيع الامارات على الفلسطينيين**، موقع عربي ٢١، ٢٠٢٠/٨/٢٦، انظر الرابط https://arabi21.com/story/1295752

[٤] مجاهد الحاج، **اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي قراءة في الأبعاد المستقبلية**، تقدير موقف، مركز مدى الكرمل، حيفا، 8/2020، ص 8

موقف الدول العربية زمن المقاطعة مع الكيان الإسرائيلي

لقد أولت قضية المقاطعة العربية للكيان الإسرائيلي اهتمام الإدارات الأمريكية منذ زمن بعيد، وصلت في بعض الأحيان إلى حد التهديد بفرض عقوبات على الدول التي تقاطع هذا الكيان، وتمثل ذلك بوضوح عندما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " وان كريستوفور" إلى دعوة العرب، لإنهاء المقاطعة للدول التي تتعامل مع (إسرائيل)، لأن المقاطعة " رمز من الماضي" حسب رأيه.[٥]

وعلى ضوء ما سبق ذكره، فإن السياسة الأمريكية ليست بجديد عليها تهديد الدول العربية للجوء إلى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، سواء برغبتها او تحت التهديد تارة والترغيب تارة اخرى كما حدث مع بعض الدول العربية سيما دولة السودان الشيق التي تعرضت لجملة ابتزازات و ضغوطات كبيرة من اجل الموافقة على التطبيع مع هذا الكيان، واللافت في الامر السرعة التي حدث بها التطبيع سيما قبل الانتخابات الأمريكية الأخيرة من أجل كسب مواقف شخصية لكلا الطرفين الأمريكي والسوداني والأهم من ذلك الفوائد السياسية والاقتصادية التي قد تعود على الكيان الإسرائيلي إثر ذلك التطبيع، كما تحدث عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أكثر من لقاء، وبالتالي هذا يجعل السياسة الخارجية والدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة حقيقية مع أكبر وأقوى السياسات في العالم، مما يؤدي ذلك الى تهديدها أيضاً وإضعافها، وذلك بسبب تباين وتشتت في المواقف العربية والإسلامية.

علانية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي

في حديث أدلى به المؤرخ الإسرائيلي " جاي بيخور"، في حديث أدلى به لبرنامج " العالم هذا الصباح" على القناة الثانية للتليفزيون الإسرائيلي في 4 كانون الثاني(ديسمبر) 2015 رأى في موافقة دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح مكتب تمثيلي للكيان الإسرائيل في أبو ظبي نجاحًا كبيرًا لتل أبيب، يُثبت ان التطبيع مع العالم العربي، ليس مرتبطاً بحل الصراع مع الفلسطينيين... فالسلطات الإماراتية هي من طلبت افتتاح الممثلية تحت غطاء المنظمة الدولية، لكي يتم تقبل الأمر عربيًا. ومن يعرف دول الخليج جيداً، يعرف أيضاً أنهم سئموا من الفلسطينيين ولا يحبونهم، لأن الخليجيين

[٥] مصطفي زملط، **مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(2001-1993)**، جامعة القدس، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، ص69

يرون في الفلسطينيين أناسًا يسعون إلى التخريب فافتتاح الممثلية ينسف النظرية القائلة: بأن التقدم في علاقات الكيان الإسرائيلي مع الدول العربية مرهونُ بحدوث تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين.[٦]

وعلى ضوء ما ذكر، يتضح ان ما تدعيه دولة الإمارات العربية المتحدة بان التطبيع انعكس على الفلسطينيين بكثير من الفؤاد الجيوسياسية كمنع ضم اجزاء كبيرة من الضفة الغربية سيما منطقة الاغوار وهي الأهم في الضفة، جاء هذا مخالفاً لما بررته الأخيرة وأن التطبيع مصلحة للفلسطينيين في حين أن الحقيقة غير ذلك، وهذا يتبين من خلال ما ذكر في آنفًا حسب ما صرح به المؤرخ الإسرائيلي وأكده وكرره رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو اكثر من مرة وتبين ذلك خلال فرحته وإنقاذه مما ينتظره من محاكمة في ملفات فساد، باعتبار ذلك نصراً سياسياً واقتصادياً له ولحكومته. بالإضافة إلى السرعة والعلانية في التطبيع التي كانت سرية على مدار سنوات عديدة سبقت هذه العلانية الذي أخذت أشكالاً عديدة.

كما ان هذا التطبيع جاء في ظل حالة من الضعف والصراعات والتباين في المواقف والقرارات العربية، في حين أن هذه الدول المطبعة لا ترى غضاضة ولا سوء في التعامل مع الكيان الإسرائيلي كحليف لمواجهة الخصوم، وصديق يعتمد عليه لبناء علاقات تخدم الاطراف المطبعة، مع استمرار الرفض الجماهيري والشعبي لهذه الصورة من التطبيع، وهذا يجعل الكيان الإسرائيلي يدخل في أحلاف إقليمية جديدة لم يشهدها من قبل، سيما العربية منها قبل التوصل لحل القضية الفلسطينية حسب المبادرة العربية التي عقدت في بيروت عام 2002، مما اثر ذلك على السياسة الخارجية الفلسطينية التي هي بالأصل ضعيفة ومترهلة سيما منذ حالة الانقسام السياسي الفلسطيني المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن، وهذا يضعنا أمام تحالف لا مجرد تطبيع.

موقف السياسة الخارجية الفلسطينية إزاء التطبيع

يقع على الفلسطينيين مسؤوليات جساماً سياسة تتعلق بفضح خلفيات وحيثيات التطبيع والتحالف، ومنعه من تحقيق أهدافه أو التمدد عربياً، ومؤسساتية ومنظوماتية تتعلق بصعوبة استحالة المضي قدماً في إدارة الصراع بتحدياته المستجدة في ظل الانقسام السياسي و الجغرافي الفلسطيني والحالة المؤسساتية التنظيمية المترهلة حزبياً ووطنياً، فلسطينياً؛ يسير البعد السياسي بشكل جيد إلى الآن، حيث تم نقض أو فضح أكذوبة أن التطبيع– التحالف حدث مقابل إلغاء خطة الضم الإسرائيلية لثلث مناطق الضفة الغربية وإزاحتها عن جدول الأعمال، هذا لم يحدث إطلاقاً، خاصة مع

[٦] زيد المحبشي، **ملفات التطبيع الإماراتية الصهيونية**، شبكة النبأ للمعلومات، 27/8/2020، ص 12، انظر الرابط https//:annaba.org/Arabic/outharsarticles/24328

التصريحات الأمريكية والإسرائيلية العلنية عن تعليق الخطة فقط وإبقائها على الطاولة، ناهيك عن فكرة أنها أصلاً غير شرعية ومناقضة للقانون الدولي ولا يجوز بأي حال من الأحوال تقديم ثمن أو مكافأة للاحتلال مقابل تعليقها أو حتى إلغائها. إن المعطى السياسي الفلسطيني هو منهجي ومبدئي يتمثل برفض استخدام القضية الفلسطينية من أجل تحقيق مكاسب فئوية ضيقة لهذا الطرف أو ذاك.[٧]

وعليه، فمنذ سنوات طويلة مضت انتهجت– ولا زالت تنتهج –السياسة الخارجية الفلسطينية الوسائل الدبلوماسية "القوة الناعمة" والسياسة السلمية وتحارب العنف والتطرف من خلال المفاوضات المباشرة أو حتى غير المباشرة، مع الطرف الإسرائيلي تحت رعاية الرباعية الدولية وجامعة الدول العربية، لكنها لا تزال تراوح مكانها كلما وجد افق في المفاوضات يتم عرقلته من الطرف الإسرائيلي تحت حماية أمريكية، ورفض الكيان الإسرائيلي القبول بحل الدولتين على اساس القرارات الشرعية الدولية، ورغم ذلك كله تتمسك السياسة الفلسطينية بالحل السلمي، حتى عند اللجوء إلى التطبيع من قبل بعض الدول العربية، ومع كل هذا وبحلول حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، زاد الأمر صعوبة على القيادة الفلسطينية وسياستها الخارجية، مما جعلها تلجأ الى المحاكم الدولية والمنظمات الأممية من أجل الضغط على الكيان الإسرائيلي وإحراجه أمام المحافل الدولية من أجل التوصل لحل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

المكاسب الإسرائيلية التي سوف تجنيها من عملية التطبيع

انطلق الإسرائيليون من اقتناعهم بأن الاعتراف العربي بكيانهم، يخلق دينامية جديدة للتعامل بين الطرفين ويفتح أفاقاً مهمة لإمكانية تحقيق السلام والتعاون، لهذا ركزت الدبلوماسية الإسرائيلية على مقولات الشراكة والمصالح المتبادلة وعائدية السلام للجميع.[٨]

وكما تحدثت الصحفية الإسرائيلية "سارة ليفوفيتش دار" بأن المواقف الاساسية تجاه الكيان الإسرائيلي في العالم العربي قد تغيرت، وفي الكيان أيضًا لن يحدث أي تغيير لدى معظم الإسرائيليين حول النظرة إلى العالم العربي.[٩]

---

[٧] ماجد عرام، **الرد الفلسطيني الملائم على التحالف الإماراتي – الإسرائيلي**، موقع العربي الجديد، 30/8/2020، انظر الرابط https://www.alaraby.co.uk/

[٨] إبراهيم الكريم، **الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبة الجزيرة العربية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية عدد 38، 2000، ص 59.

[٩] ساره ليفوفيتش دار، **التطبيع السري والعلني بين إسرائيل والدول العربية السنية**، صحيفة معاريف الإسرائيلية، نقلاً عن موقع صوت فتح الإخباري، 2/5/2016، ص 4.

وفي حسابات الإسرائيليون للمصالح الناجمة عن عملية السلام، ينظرون إلى الأمر من زاوية مردودها هذا السلام على المصلحة الإسرائيلية، فبالإضافة للرغبة في تحقيق الرخاء الاقتصادي كشرط مسبق لكل حل سياسي، لان التطرف العربي الإسلامي هو برأيهم تجسيد للإحباط الناجم عن الفقر والفجوات الكبيرة بينهم وبين الغرب؛ والامر هنا يخص دول الخليج العربية.[١٠]

وعلى ضوء ما سبق، ومن خلال العمل على إلغاء المقاطعة العربية للكيان الإسرائيلي، وترك السياسة الفلسطينية تعمل في فضاء دون المشاركة العربية والاسلامية، استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية بمساندة الدبلوماسية الامريكية الوصول إلى إلغاء المقاطعة العربية لهذا الكيان سيما دول الخليج، وباعتبار المقاطعة أحد عوائق العمل المشترك بينهما لإرساء علاقات سلام متبادلة في منطقة الشرق الاوسط، وهذا كان ضمن الافكار والخطط الاستراتيجية التي وضعها هذا الكيان على مدار السنوات الماضية قبل خروج عملية التطبيع إلى النور، كما انها سوف تجني مكاسب اقتصادية من التطبيع اكثر منها سياسية، وبهذا يجد الكيان أمامه أسواق جديدة مفتوحة تعود عليه بمكاسب كبيرة.

ليس هذا فحسب؛ بل إن الكيان الإسرائيلي يدير صراعه مع الفلسطينيين لا مع العرب، وذلك بعد دخول دول جديدة للتطبيع معه بعد مصر والأردن حيث عزلهما عن محيطهما العربي؛ ويسعي للعمل على عدم تمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة، وبات هذا واضحًا خلال عدم التزام الأول بالقرارات الدولية التي صدرت بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، لأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة سيمكن الفلسطينيين من منافسة الكيان الإسرائيلي حول الارض المحتلة التي يعيش عليها الطرفان، وبذلك تصبح سياسة الاستيعاب للشعب الفلسطيني امرًا واقعًا يرفضه الكيان. كما ويسعى الكيان الإسرائيلي للتهرب من استحقاقاتها تجاه الشعب الفلسطيني، وبالتالي: لا يريد دفع ثمن التطبيع مع الدول العربية في ظل تباين المواقف العربية بل ضعفها وهشاشتها ، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الفلسطيني والتسويف في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، كما وتريد التطبيع أولاً ثم النظر في الوصول لاتفاق عربي معها لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويصف المسؤولون الإسرائيليون نهجهم الحالي تجاه العالم العربي، بأنه يعمل على ثلاثة مستويات؛ المستوى الأول: هو التعاون الأمني والاستخباري والعسكري السري من خلال الرسائل العامة والاستراتيجيات الدبلوماسية. والمستوى الثاني: يشمل التجارة، بما في ذلك التكنولوجيا الفائقة، وخطط وروابط النقل الإقليمية. والمستوى الثالث: أقل أهمية ولكن اكثر وضوحاً، ويتم تصنيفها على انها بين الأشخاص أي جهات اتصال رياضية وثقافية، والنفص العام في التفاصيل الجوهرية، وظهور

[١٠] المرجع السابق، ص 62.

جميع الدول المطبعة للعلن، يؤكد تصريحات نتياناهو التي تعني أن المستوى الاول مبهم بشكل خاص وعلى نطاق واسع، على سبيل المثال دور اسرائيل في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في سيناء المصرية منذ عام 2015، وتوفير المعلومات الاستخبارية ونشر طائرات بدون طيار، وطائرات مقاتلة، وجلب التعاون المصري على مستوي عالي غير مسبوق، مما جعل حلفاء سوريا في حرب سرية ضد عدو مشترك على الرغم من النفي المصري لذلك، كما ان العلاقات الامنية الإسرائيلية مع الاردن وثيقة للغاية، لكن هذا لا يعني هناك مستوى مماثل من التعاون العسكري مع المملكة العربية السعودية أو ابعد من ذلك مع المملكة المغربية.[١١]

ويشير السياسيون والمسؤولون الإسرائيليون احيانًا إلى التنسيق الاستخباراتي مع الدول العربية ضد ايران ومكافحة الارهاب؛ ففي تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، تصدر رئيس الاركان الاسرائيلي "غابي آيزنكوت" عناوين الصحف، عندما عرض المشاركة في معلومات استخبارية مع السعودية عن ايران، مشير ان البلدان يشتركان في كثير من المصالح المشتركة، كما تؤكد مصادر غربية وجود مثل هذا التعاون في الخليج، لكن طبيعته ومداه لا يزالان مجهولين الى حد كبير، كما تحدث دبلوماسي امريكي سابق عن هذا الأمر وقال لقد ذهبوا إلى هذه الدول والتقى القادة " وإنهم يعرفون بعضهم جيداً الى حد ما".[١٢]

مآلات التطبيع على القضية الفلسطينية

شكل الاتفاق انتصاراً للسياسة الإسرائيلية القائمة على التطبيع بمسارات منفردة مع الأنظمة العربية والإسلامية في المنطقة، ورفض أي توجه لمسارات تفاوضية مشتركة وهي السياسة التي أصر الكيان الإسرائيلي عليها منذ اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وانتهجتها في مفاوضاتها مع الأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما شكل انتكاسة واضحة لمبادرة السلام العربية القائمة في جوهرها على رفض التطبيع معه قبل إنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة، وادى ذلك إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية من قضية العرب المركزية إلى إحدى قضايا المنطقة العربية الجديدة، لاسيما تلك الناشئة عن "الحراكات العربية" أو الانظمة الناشئة عن " الثورات المتعثرة" أو تلك الدول الشمولية التي تحكم من خلال أنظمة سلطانية شمولية لا صوت فيها ولا رأي للمواطنين، التي ترى

[١١] Ian Black, **Israel, The Arab Gulf States and The Limits of Cooperation**, Middle East Centre report, March 2019, p 10.

[١٢] المرجع السابق، ص 11.

أن تطبيعها مع الكيان الإسرائيلي يعفيها من الالتزام بمتطلبات التحول الديمقراطي التي نشأت أساساً ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهرت بإلحاح بعد الحراكات العربية.[١٣]

كسبت القضية الفلسطينية العديد من الدول بسبب وقوف شعوب تلك الدول إلى جانبها ودفع حكوماتها للوقوف مع الحق الفلسطيني، سواء على مستوى القيادة كوقوف ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقتذاك مع قادة حركات التحرر الوطني العالمية من" نيلسون مانديلا" إلى "فيدل كاسترو" و"هواري بومدين"، وصولاً إلى تحوله لرمز تحرر في تلك الشعوب، إلى دور الطلاب والمبتعثين والمهجرين الفلسطينيين في تغيير مواقف عديد من الدول لصالح فلسطين، حتى وصلنا إلى كيان سياسي معترف بوجوده كدولة فلسطين يمتلك كرسيًا مراقبًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[١٤]

وعليه، تكون قد انتقلت القضية الفلسطينية وسياستها الخارجية بعدما كانت قضية إنسانية اجتماعية تتلقى المساعدات وتمنح الشفقة من بعض الدول والشعوب، اصبحت قضية محورية ومركزية لدى العديد من الدول حتى حصلت على اعتراف دولي وأممي كبير لدى الجمعية العامة للأم المتحدة. وبهذا تكون قد انتقلت من قضية إنسانية إلى قضية سياسية.

أثر الموقف الدولي على الحالة الفلسطينية

إن تدخل عدد من الأطراف الدولية في الحالة الفلسطينية كان له تأثير كبير على القضية الفلسطينية والحالة الديمقراطية، التي مرت بها، وظهر ذلك جلياً من خلال القرارات الصادرة عن اللجنة الرباعية الدولية التي تقف خلفها الولايات المتحدة الامريكية، كما كانت بوادر ذلك التدخل من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء الفلسطيني عام 2003، تحت مبررات وذرائع الإصلاح والشفافية والحكم الصالح" الرشيد"، وذلك من أجل الضغط على الرئيس الراحل ياسر عرفات وإعطاء صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء، ومن هنا يتضح مدى قدرة المجتمع الدولي على التدخل في صناعة القرار الفلسطيني، واستخدامه العديد من الأوراق والمواقف والقرارات لممارسة الضغوط سواء أكانت سياسة واقتصادية أو غير ذلك[١٥].

---

[١٣] إياد الدبعي، **التطبيع العربي الإسرائيلي بين تعاظم المسارات وتلاقي المصالح وتداعياته على القضية الفلسطينية**، مجلة سياسات" فلسطين بين جائحتين؛ كورونا والتطبيع"، عدد 50–49 ، معهد السياسة العامة، فلسطين، 2020، ص 129.

[١٤] المرجع السابق، ص 147.

[١٥] بهاء الدين خلف الله، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

تعتبر الولايات المتحدة أي عداء تجاه الكيان الإسرائيلي من دول الخليج خطوة عدائية ضدها، لذا تريد دول اكثر امناً وتأمل في تجنب أي صراع عربي إسرائيلي، كما تريد دول الخليج اكثر أمنا، فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي حيث تقلل من نسبة مشاركة دول الخليج في استعدادها للمشاركة بشكل فعال في الصراع العربي الإسرائيلي.[١٦]

وعلى ضوء ذلك تسعى الولايات المتحدة الامريكية لحماية مصالحها ومصالح الكيان الإسرائيلي السياسة والاقتصادية على حساب الموقف الفلسطيني، وتجنب دول الخليج المواجهة مع هذا الكيان في أي حالة صراع قد تكون في أي وقت حيث تلزمها بمعاهدات سلام كم حدث مع مصر والاردن، وإن اختلفت الظروف في جميع الحالات .

وعليه، فإن حالة الانقسام أثرت على فكر جيل الشباب والذي يمثل اكبر و أهم شريحة في المجتمع، وأطلق على المجتمع الفلسطيني بالمجتمع الفتي نسبة لعدد الفئة المتزايدة على فئة كبار السن والصغار، ومنهم من سلك طريق الهجرة ومن هم من اصبح عبء على المجتمع والأسرة وزاد الحالة سوءًا، ومنهم من لجأ الى الحركات الاسلامية الراديكالية، بالإضافة الى انتشار أفكار غريبة على المجتمع الفلسطيني وسلوك لم نشهدها من قبل في حياتنا، وكان من اسباب ذلك حالة الفقر التي نتجت عن الانقسام الفلسطيني؛ وبالتالي أضعف الموقف عربيًا ودوليًا، وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: خطورة التباين في القرارات والمواقف العربية على القضية الفلسطينية في ظل حالة التطبيع

تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية و الكيان الإسرائيلي، وراوحت خطوات التطبيع بين لقاءات وزيارات ونشر مقالات في صحف إسرائيلية، وغيرها. ففي تشرين الأول (اكتوبر) 2020. وفي 12حزيران(يونيو) 2020،نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية مقالاً للسفير الإماراتي في الولايات المتحدة الأمريكية، يوسف العتيبة، بعنوان "الضم أو التطبيع". وجاء هذا المقال بعد ثلاثة أيام فقط من هبوط طائرة إماراتية في مطار "بن غوريون"، قالت الإمارات العربية المتحدة إنها تحمل شحنة مساعدات إلى الشعب الفلسطيني بسبب تفشي جائحة

[١٦] El-Hamad Jawad, **The Arab Gulf Countries and The Arab-Israeli Conflict: The Linkages and dynamics(1970-2000)**, University of Durham, UK, 2004, p20.

فيروس كورونا. وكان واضحاً أن هذا لم يكن سوى تمويه؛ فقد رفضت السلطة الفلسطينية استلام هذه المساعدات، بسبب عدم تنسيق الإمارات معها في هذا الشأن. وفي السابع عشر من الشهر نفسه، شارك وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، في المؤتمر الافتراضي السنوي للجنة اليهودية– الأمريكية، وألقى كلمة قال فيها "إن التواصل مع الكيان الإسرائيلي مهم، وسيؤدي لنتائج أفضل من مسارات أخرى اتبعت في الماضي.[١٧]

وعلي ضوء ما سبق ذكره، وعلى مدار سنوات عديدة سابقة، سيما منذ احتلال العصابات الصهيونية للأراضي الفلسطينية عام 1948، يُعتبر الكيان الإسرائيلي عدو العرب الأول، وبقي هذا العداء لسنوات طويلة حتى فتحت مصر في سبعينيات القرن الماضي الطريق للتطبيع مع هذا الكيان، تحت ذريعة السلام مقابل الأرض التي احتلها الكيان الإسرائيلي في حرب الايام الستة عام 1967، وخطت مصر هذه الخطوة منفردة دون الرجوع لجامعة الدول العربية، وتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال توقيع اتفاق أوسلوا مع الكيان الإسرائيلي في عام 1993، ثُم الأردن في مبادرة سلام اخرى عام 1995، ومنذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من الحدود المشتركة مع مصر والاردن بفلسطين الانتدابية والتي يسيطر عليها الكيان الإسرائيلي، لم يحدث تغيير في حالة الصراع العربي الإسرائيلي وبقيت القضية الفلسطينية تراوح مكانها، ولم ينتج عن التطبيع او العلاقات الدبلوماسية كما كانت تسميها هذه الدول أي تغيير تجاه حل القضية الفلسطينية، حتى المبادرة العربية التي طرحت في قمة بيروت عام 2002 ، لم يقبل بها هذا الكيان.

واتضح أنه لا علاقة للتطبيع بالقضية الفلسطينية ولا لحلها؛ بل كانت مصالح هذه الدول مع الكيان الإسرائيلي هي العامل الأهم، أو تحت بند الضغط الامريكي والغربي على هذه الدول من اجل التطبيع، وهكذا عاد الامر بحلة جديدة مع الدول الخليجية المطبعة مع هذا الكيان، تطبيع جديد بمبررات جديدة في ظروف ومتغيرات إقليمية ودولية مغايرة وجديدة لما كان عليه الأمر في الماضي وهذا ايضاً أي التطبيع الخليجي الإسرائيلي لم ولن يخدم القضية الفلسطينية بقدر ما يخدم هذه الدول بعلاقاتها مع الكيان الإسرائيلي، وهذا يعطي الأخير شرعية دولية بوجوده واحتلاله لفلسطين بطريقة غير مباشرة، كما ويعود عيها بالمكاسب السياسية والاقتصادية الكبيرة، كما اوضحها المسؤولون الإسرائيليون في خطاباتهم وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

[١٧] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه**، وحدة الدراسات السياسية، قطر، ٢٠٢٠/٦/٢١، ص ١.

تتجه الدول العربية، سيما دول الخليج العربية، لأسباب داخلية وخارجية مختلفة على تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، وذلك قبل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وتعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع هذا الكيان يساعدها في حماية أمنها، وتقربها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع، علمًا بأن الرأي العام العربي ما زال يرفض بأغلبية كبيرة الاعتراف بالكيان الإسرائيلي. وقد توطدت علاقات بعض الدول مع هذا الكيان إلى درجة التحالف قبل إقامة علاقات دبلوماسية؛ ما يجعل مصطلح التطبيع قاصراً عن الوصف، لكن يبقى التركيز على خطوات تطبيع العلاقات نظراً إلى حساسية الرأي العام العربي الشديدة ضده. ويبدو واضحاً ان هذا لم تؤثر فيه الهموم والقضايا الداخلية للشعوب العربية؛ فالعلاقة مع إسرائيل مدفوعة بحسابات الأنظمة وليس الشعوب، فالشعوب العربية تعتبر القضية الفلسطينية بوصفها آخر قضية استعمارية، قضية الأمة العربية جميعها، وهو أمر لم تستطع الأنظمة العربية تغييره.[١٨]

وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من وجود العلاقات السرية بين بعض الدول العربية سيما الخليجية منها، واستمرار الكيان الإسرائيلي في تعنته وعربدته على الفلسطينيين اصبح التطبيع يعطيها الطابع العربي الشرعي والأوسع للاستمرار في سياساتها مع الفلسطينيين، حتى السياسة الفلسطينية اصبحت عاجزة اما التطبيع وسوف تتقبله كغيره وتتعايش مع الواقع لإدارة الازمة وليس لحلها، وأصبحت الذرائع الخليجية تدخل إلى التطبيع من بوابة التهديد الإيراني لها، نحن الان لا نعيش خلف الجبال المظلمة، فالكل يعلم طبيعة الأنظمة العربية وسلوكها تجاه الكيان الإسرائيلي ومبرراتها من أجل التطبيع حتى أصبحت مبرراتهم لا تقنع أحد، فبات الأمر واضحاً للجميع.

أولًا: موقف الجامعة العربية من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي

في سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ جامعة الدول العربية، لم تنجح جهود السلطة الفلسطينية في إصدار بيان لوزراء الخارجية العرب يدين التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما يعد مؤشراً خطيراً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، من وجهة نظر مراقبين، وأسقطت الدول العربية مشروع قرار قدمته السلطة الفلسطينية في اجتماع للجامعة العربية، يدين اتفاق التطبيع بين الإمارات والكيان الإسرائيلي. ويعكس الرفض العربي لإدانة التطبيع، استخدام أبو ظبي لنفوذها السياسي والاقتصادي ضد القادة العرب لمنع إدانة تطبيعها مع هذا الكيان، وسيطرته على قراراتهم، وان عدم إصدار وزراء الخارجية العرب بياناً يدين التطبيع بين الإمارات والاحتلال الإسرائيلي، سيفتح المجال أمام دول أخرى لعقد اتفاقيات معه، وهو ما يهدد القضية الفلسطينية، واكد وليد المدلل أستاذ العلوم

[١٨] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

السياسية في الجامعة الإسلامية بغزة، أن الرفض العربي لإدانة التطبيع كان متوقعاً كون المحاولة الرسمية الفلسطينية من خلال التوجه لجامعة الدول العربية "كانت ميتة وضعيفة" وهناك أسباب عديدة لعدم تمرير مشروع في جامعة الدول العربية لإدانة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، أبرزها ان السلطة الفلسطينية هي من فتحت باب التطبيع بعد توقيعها على اتفاق اوسلو عام 1993.[١٩]

علاوة على ذلك، وبالإشارة الى الموضوع ذاته، فإن قرار رفض تمرير مشروع عربي من جامعة الدول العربية والتي تجمع كل الدول العربية وكل صوت مواطن عربي، يشعر بانتمائه لهذه الجامعة، يعتبر استسلام وقبول باحتلال الكيان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بموافقة عربية سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، لكنها في النهاية شرعنه للكيان باحتلاله لفلسطين وقبولها بذلك، وهذا يفتح المجال أمام دول أخرى ذاهبة للتطبيع تحت ذرائع واهية، تبررها وتراها كل دولة حسب مصلحتها، دون النظر إلى القضية الفلسطينية التي كانت بمثابة القضية المركزية والمحورية لدى جامعة الدول العربية، وبات الأمر مشرعناً لدى جامعة الدول العربية، وهذا يجعلها تضع المبادرة العربية التي طُرحت في قمة بيروت عام 2002 ، تذهب ادراج الرياح حتى أصبحت من الماضي بقبول عربي رسمي.

إن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي يعتبر خروجاً عن ميثاق جامعة الدول العربية ومخالفاً لمبادرة السلام العربية التي اعلن عنها في قمة بيروت، وتشترط جامعة الدول العربية لإقامة أعضائها علاقات مع الكيان الإسرائيلي انسحاب الأخير من الأراضي المحتلة عام 1967، وتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم على حدود عام 1967، وحل مشكلة اللاجئين، وموقف جامعة الدول العربية جاء على لسان أمين عام الجامعة أحمد أبو الغيط بتاريخ 22/8/2020 بعد 9 أيام من إعلان الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، حيث أكد أبو الغيط على ان مبادرة السلام العربية هي الأساس في أي اتفاق سلام مع الكيان الإسرائيلي، من دون الإشارة إلى الموقف الرسمي العربي بشكل صريح من اتفاق التطبيع بين الإمارات وهذا الكيان[٢٠].

ثانيًا: أثر الموقف العربي والإسلامي على السياسة الفلسطينية

[١٩] محمد أبو شحمة، **الجامعة العربية ترفض إدانة التطبيع.. تحول استراتيجي في الصراع العربي الإسرائيلي**، صحيفة فلسطين، غزة ٢٠٢٠/٩/١٠، عدد ٤٧٧٤، ص٤.

[٢٠] ماهر حجازي وآخرون، **الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي" خاسرٌ في ميزان المواقف الرافضة والمؤيدة**"، تقرير توثيقي صادر عن المكتب الإعلامي للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج 2020، تركيا، 26/10/2020، ص 5.

لقد وفرت التطورات في البيئة العربية للكيان الإسرائيلي فضاء من التحرك بحرية، لتحقيق مكاسب سياسية على الصعيد الدولي، ومكاسب إقليمية على صعيد الشرق الأوسط، وعلى الصعيد الداخلي بتثبيت نظام الحكم فيها، والظهور بكونها دولة قوية سياسية ومستقرة سياسياً واقتصاديًا واجتماعيًا، وأنها وفرت لمواطنيها كافة الاحتياجات في منظومة حياتية متكاملة. وقد انعكست الحراكات العربية على التوجهات الإسرائيلية نحو المسألة الفلسطينية، فمع ظهور هذه الحراكات قدمت للكيان انطباعًا للعالم نحو نيتها التقدم في مسار التسوية، تحت ضغط التطورات الحاصلة في المشهد العربي، وضبابية البيئة الإقليمية، عقب ذلك سعي الكيان الإسرائيلي إلى تعظيم الاستفادة من تطورات البيئة الإقليمية، وفي هذا السياق برز الكيان الإسرائيلي باعتباره أكثر المستفيدين من اضطرابات النظام الإقليمي في أعقاب الحراكات العربية.[٢١]

وعلى ضوء ذلك، استغل الكيان الإسرائيلي الحالة العربية والاسلامية المتردية، والتباين في المواقف والقرارات، لتخطو خطوة التطبيع أو بالأحرى لخروجها الى النور والعلن، كما حدث مع دول الخليج، كما ان الدول العربية كانت تعتبر الكيان الإسرائيلي العدو الأول وترفض كل اشكال التطبيع معه، حتى بعد التوصل الى اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، ورغم ذلك كله والاتفاقيات مع الفلسطينيين، لكنها لم تحترم تلك الاتفاقيات وزادت من ممارساتها العدوانية، حتى الدول المطبعة في السابق كمصر والاردن لم تجن شيئًا من وراء عملية السلام والتطبيع مع هذا الكيان، وذلك يوحي أيضًا الى الدول الخليجية المطبعة بأن مصيرها سيكون كأسلافها.

ثالثًا: التباين في المواقف العربية تجاه التطبيع مع الكيان الإسرائيلي

كان المسوغ الأساس الذي قدمته بعض حكومات دول الطوق (مصر والأردن) لتوقيعها اتفاقات سلام مع الكيان الإسرائيلي تلزمها بإجراءات تطبيعيه على عدة مستويات، هو عدم قدرتها على الاستمرار في الصراع مع هذا الكيان، وبحثها عن حلول أخرى غير الحلول العسكرية بعد ان فشلت في المواجهة العسكرية مع جيش الاحتلال. فيما اشترطت بقية الدول العربية قبول الكيان الإسرائيلي بمبادرة السلام العربية، كشرط للتطبيع الكامل معها، هذا السقف إنحدر في السنوات الأخيرة سيما مع قدوم إدارة الرئيس "ترامب"، وتقديمها رؤية بشأن مستقبل المنطقة وطرحها خطة " صفقة القرن" هذه الرؤية تركز على ضرورة إقامة تحالف بين الدول العربية و الكيان الإسرائيلي دون انتظار تسوية

[٢١٢١] أسامة أبو نحل ، بهاء الدين خلف الله، **الانقسام السياسي وتداعياته على الهوية الجيوسياسية لقضية القدس (2010–2020)**، مؤسسة القدس الدولية، فلسطين، بحث مقدم الى مؤتمر القدس العلمي الثالث عشر، 2019، ص 19.

القضية الفلسطينية، فقد قامت البحرين باستضافة الورشة الاقتصادية الخاصة بصفقة القرن كما شاركت بعض الدول العربية بجانب الكيان الإسرائيلي في مؤتمرات سياسة خصصت للنظر في شؤون المنطقة إضافة إلى مشاركة سفراء عرب في احتفال الإدارة الأمريكية بالإعلان عن صفقة القرن الذي كان ضيفه رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.[٢٢]

وعلى ضوء ما سبق ذكره، تتجه بعض الدول العربية للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي دون الرجوع إلى المبادرة العربية للسلام التي عقدت في بيروت عام 2002، تحت إجماع عربي عليها، ورود الفعل الرسمية الفلسطينية التي شابها الخلل على إثر ذلك، والتي بقيت صامتة سنوات طويلة منذ التطبيع المصري مع هذا الكيان في سبعينيات القرن الماضي، جعل من بعض الدول العربية التوجه من جديد مع هذا الكيان تحت ذرائع وحجج واهية تراها تلك الدولة مهمة وتخدم القضية الفلسطينية، كما حدث مع دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتقادها أن التطبيع أوقف ضم منطقة الأغوار في حين ان القرار أُرجئ ولم يلغى، حسب ما صرحت به الحكومة الإسرائيلية على لسان رئيسها بنيامين نتنياهو.

أدرك صانع القرار العربي بعد عقد مؤتمر مدريد عام 1991، أنه لم يعد هناك من يساند الحقوق العربية في مواجهة الضغط الأمريكي لصالح الكيان الإسرائيلي، حيث أصبحت التسوية قضية عربية عامة، وبدأت السياسات العربية تقبل فكرة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتختلف فيما بينها على مسارات التسوية التي يجب إتباعها مع هذا العدو، ذلك بالإضافة إلى تقسيم الدول العربية إلى دول الطوق والدول الغير المعينة بالصراع، وهذا التقسيم خطير لأنه ينهي الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية، وقد أتضح ذلك في مواقف الدول العربية غير المعنية بالصراع والتي سارعت إلى خطوات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وتأثير ذلك على مواقف الدول العربية التي ما زالت تتفاوض معه والتي رأت في ذلك إضرار لا مبرر له بالحقوق العربية المتضمنة في المفاوضات.[٢٣]

وعليه، يتضح ان الموقف العربي منقسم على ذاته، وهذه التغيرات اثرت على المشهد العربي تجاه القضية الفلسطينية، سيما في ظل الدعم الأمريكي المتواصل للكيان الإسرائيلي، وبدل من أن تتجه الدول العربية للوحدة ومواجهة العدوان الإسرائيلي، كان الأمر مخالفاً لذلك، منها من بقي على

[٢٢] عرفات الحاج، **رسائل التطبيع في الأعمال التلفزيونية في سياقها السياسي**، مركز رؤية للتنمية السياسية، سلسلة المشهد الفلسطيني، 7/5/2020، ص 8-7.

[٢٣] على الشرعة، **أثر التغيير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية 2005-1990**، بحث منشور، جامعة آل البيت، الأردن، مجلة المنارة، مجلد 14، عدد2، 2008، ص 231.

حالة العداء مع الكيان، ومنها من توجه للتطبيع، وبذلك ظهر التباين في الموقف العربي بين مؤيد ومعارض للتطبيع، تحت أي ظرف من الظروف.

إن القوى الخارجية تحدد التغيرات الهامة في مجتمعات العالم الثالث، دون ان ينفي ذلك الدور الذي تلعبه الأبنية والعمليات الداخلية في هذه المجتمعات، ولا يمكن دراسة المشاكل الحالية لتخلف التنمية في العالم الثالث بمعزل عن بيئتها التاريخية والعالمية، وبالتالي ترتبط هذه المشاكل وسبل مواجهتها بالنظام العالمي والتغير الذي يشهده.[٢٤]

وعلي ضوء ما سبق، فإن سيطرت الدول الكبرى سيما الولايات المتحدة الأميركة على الدول العربية جعلت منها رهينة لتنفيذ مشاريعها السياسية والاقتصادية، ومن ضمن هذه المشاريع مسألة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وابتزاز بعض الدول العربية وتهديد اخرى كالدول الخليجية والسودان، كل دولة حسب طبيعتها وسياستها وأيضاً النظام الحاكم وطبيعته، وبالتالي تستطيع كسب مواقف سياسية واقتصادية جمى، ولم تجن هذه الدول المطبعة شيئاً كما حدث مع اسلافها كمصر والأردن.

المبحث الثالث: أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل التطبيع

أولًا: خطورة الانقسام السياسي على الواقع الفلسطيني

إن خطورة الانقسام السياسي الفلسطيني لا تكمن في بعدها الوطني فقط، بل أبعد من ذلك حتى وصلت إلى البعد الإقليمي والدولي والمحافل الدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية– القضية المحورية– برمتها، دون الرجوع إلى تفاصيل وأسباب الانقسام الفلسطيني، كما أن الكيان الإسرائيلي يسعى دائمًا لفصل قطاع غزة عن باقي فلسطين الانتدابية، وأصبح الانقسام لا يتمثل في البعد الجغرافي فقط؛ بل أصبح سياسياً حتى وصل إلى الانقسام المجتمعي حيث تأثرت بذلك مفاصل المجتمع الفلسطيني وروحه، المتمثلة في الأسرة والمؤسسات التعليمية سيما الجامعات والتي من خلالها تتم عملة البناء والصقل ورسم المستقبل لتلك الاجيال التي تبني الدولة. [٢٥]

وعلى ضوء ما ذكر آنفاً، يجب تغيير المسار الفلسطيني من أجل وضع رؤية واستراتيجية فلسطينية موحدة للخروج من حالة الانقسام والضعف الفلسطيني إلى مواجهة الواقع الدولي والأممي،

[٢٤] المرجع السابق، ص 205–204

[٢٥] بهاء الدين خلف الله، **تداعيات الانقسام الفلسطيني على القضية الفلسطينية أمام المحافل الدولية**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن القومي الرابع، اكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا، غزة، 2016، ص 6.

من أجل وضع القضية الفلسطينية في مكانتها في مربعها الأول حيث تتمتع بقوتها ودعمها العربي والإسلامي والدولي، والمطالبة بحقها المسلوب حسب ما نصت عليه القوانين الدولية والأممية سيما ما أقره مجلس الأمن الدولي. فالحالة الفلسطينية المنقسمة على ذاتها وبشكلها المستمر منذ عقود دون إدراك من القادة الفلسطينيين وصناع القرار لخطورة الموقف والوضع الفلسطيني الداخلي، يضاعف ويباعد الموقف العربي الموحد واصطفاف الدول العربية حول القضية الفلسطينية، مما جعل الكيان الإسرائيلي يستغل هذه الحالة، ويستخدم دبلوماسيته، بالإضافة الى استخدام الترسانة الدبلوماسية الأمريكية والإعلامية لعزل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي والإسلامي، ووضعها على هامش الاهتمامات العربية والتي كانت لسنوات طويلة قضية العرب والمسلمين المركزية والمحورية، وجاء التطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية رسمية من بعض الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي، ليزيد الأمر سوء وانعكاساً على السياسية العامة الفلسطينية.

ثانيًا: عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي الفلسطيني

يعتبر أن هناك افتراضات متكاملة في عملية اتخاذ القرار السياسي، وهي محصلة قرارات من قبل القيادة، وهم الأشخاص الذين يتبوؤون مناصب رسمية رئيسية في الدولة، وتتأثر بكيفية إدراكهم للموقف فيما تعتبر عملية إتخاذ القرار أحد المتغيرات الأساسية لهم، القرار السياسي الناجمة عنها، وأن صانع القرار عندما تتخذ قراراته داخل مجموعة اتخاذ القرار يتأثر بكيفية إدراكه، وبمتغيرات هي: الاتصالات والاختصاصات والدافعية والمعلومات، بمعني يتأثر من المجموعة التي تنجز القرار، وخصائصهم، وتفاعلهم داخل وحدة إتخاذ القرار ودوافعهم وأهدافهم.[٢٦]

إن إنشاء المؤسسات الفلسطينية يرتبط برؤية معينة كما ان القرار داخل هذه المؤسسات يتأثر برؤية أصحاب القرار، ففي الحالة الفلسطينية هناك تداخل بين المؤسسات مؤسسات السلطة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فبعضهم يعتبرها بأنها من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية، ويؤخذ بشكل تشاوري، والبعض الآخر يرى بأنه للرئاسة ولوزارة الخارجية، التي بدأت صلاحيات منظمة التحرير، وانه يؤخذ بشكل مركزي، حيث هناك من يرى بأن العلاقات الخارجية كانت تقرر بإطار جماعي، وبمشاركة عامة وواسعة عندما كان المجلس الوطني، والمجلس المركزي، والمجلس التشريعي يجتمعون، بالإضافة لاجتماعات الفصائل الأخرى، وحركة فتح، والمجلس الثوري،

[٢٦] مرسي عبد الرازق، **السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016، ص 7.

لكن تقلص الحياة الديمقراطية الفلسطينية، خصوصاً بعد الانقسام، وزوال الوحدة الوطنية ادى إلى فكفكة هذه الطر التي كانت تتخذ القرار الجماعي[٢٧].

وفي الإطار ذاته، فإن السياسة الخارجية الفلسطينية من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية لنها هي صاحبة الولاية والقرار، وليس من اختصاص السلطة الفلسطينية، وذلك بسبب أن السلطة الفلسطينية انبثقت وخرجت من رحم منظمة التحرير الفلسطينية، أو بمعني آخر أن السلطة الفلسطينية هي من إفرازات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية التي تعقد تكون من صلاحيات واختصاصات منظمة التحرير الفلسطينية وهي من وقعت على اتفاقية السلام مع الكيان الإسرائيلي، وغيرها كالمواثيق والمعاهدات الدولية، لكن السلطة تخطت تلك الصلاحية لاعتبارات سياسية، ولا شك أن الانقسام ساهم في تشتت القرار السياسي الخارجي الفلسطيني لكن ليس هو السبب الوحيد وذلك يعود للتداخل في مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أصبحت هناك ازدواجية في القرار الفلسطيني.

وهذا الأمر تسبب في خلل في اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني مما انعكس على القضية الفلسطينية برمتها، حيث ان هناك مؤسسات تصنع السياسة واخرى تنفذها داخل الأطر الرسمية، انطلاقًا من المعطيات آنفة الذكر، نجد أن القرار السياسي الفلسطيني بعيداً عن الاستقلالية. وعلى الجانب الآخر، تسعي السلطة الفلسطينية بسياستها الخارجية إثبات قدرتها على قيادة الشعب الفلسطيني لتغيير الواقع الفلسطيني، من خلال التأكيد على نقل الشعب الفلسطيني بقضيته العادلة من السيطرة الإسرائيلية التامة إلى الاستقلالية الفلسطينية الكاملة.

إن استمرار وضع غير طبيعي للنظام السياسي الفلسطيني يوحي للمجتمع الدولي وللدول الكبرى المؤثرة فيه، خاصة المتعاطفة مع القضية الفلسطينية و مع الحقوق الوطنية التي أقرتها القرارات الدولية وحل الدولتين، بأن المشهد السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة داخلية بنيوية، وهو ما زال علي وضعه الشاذ من الانقسام السياسي الذي يساعد على التأخر في إيجاد تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[٢٨]

ثالثًا: تحول في المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية على إثر الانقسام السياسي

[٢٧] مرسي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 8-7.

[٢٨] محمد الريفي، "**مصالحة متعثرة، وبدائل تكرس الانقسام**"، موقع فراس برس، 28/5/2015؛ انظر الرابط http://fpnp.net/index.php/site/news/55709

لقد شكل الانقسام نقطة مفصلية في تاريخ ومسيرة القضية الفلسطينية، بسبب غياب برنامج وطني، ورؤية استراتيجية محددة، وشراكة في العمل السياسي، وإتفاق جمعي على الوسائل التي تنتهجها سواء دبلوماسياً" القوة الناعمة" أو عسكرياً، فقد انعكست أحداث الانقسام بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، مما ادى إلى تراجع مركز قيمتها وأهميتها وحضورها عربياً وإقليمياً ودولياً. هذا التراجع لا يمكن حصره في الانقسام السياسي، على الرغم من خطورته، فكافة المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وتعدد الأزمات والصراعات والحروب، ساهمت بشكل أساسي أيضاً في تهميش وتراجع مكانة واهمية القضية الفلسطينية[٢٩].

وعليه، وعلى الرغم من ترحيب بعض الدول بالتطبيع ورفض أخرى له، كما أن هناك دول سواء كانت عربية او غربية تدعو لإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني ولو شكلياً، وهناك كذلك دول تعزز منه وتدعمه، ولا تقتصر هذه الحالة على الصعيد الاقليمي والدولي، بل تطال الصعيد الداخلي الفلسطيني، فمنهم من يساهم في إطالة أمد الانقسام لتنفيذ أجندات خارجية والحصول على مكاسب سياسية وأخرى اقتصادية. وهذا يحرج القيادة الفلسطينية وسياستها الخارجية ويعزز من ضعفها وتشتتها، ويزيد من عدم إلتزام الكيان الإسرائيلي بالتزاماته السياسية، تحت ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني من أجل الاستمرار في عملية السلام والتسوية .

أ. آثار الانقسام الفلسطيني سياسياً في ظل التطبيع

من المؤكد أن يكون للانقسام الداخلي الذي حل بالساحة الفلسطينية آثاراً سلبية على الحالة السياسية والاجتماعية، التي تأثرت بشكل كبير بسبب هذا النزاع بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية، وتظهر هذه الآثار من خلال:

١. خطورة الانقسام تظهر من خلال خدمته للتوجه الإسرائيلي، او مدى معارضته وإعاقته للاستراتيجية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الإعلام والدعاية الإسرائيلية، سواء لاحتياجات الكيان الإسرائيلي الأمنية، أو لشروط قيامه الخاصة لناحية التحول إلى إدارة الصراع بدلاً من حله، فالانقسام أبطل من قيمة وإمكانية تطبيق القرارات الشرعية الدولية وإمكاناتها حول فلسطين؛ لأن القرارات الدولية تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة.

[٢٩] "**قراءة في المشهد الفلسطيني**"، 6/11/2015 ،صحيفة الكرامة برس؛ http://www.karamapress.com/arabic/?Action=PrintNews&ID=151677، نقلاً عن بهاء الدين خلف الله، **تداعيات الإنقسام الفلسطيني على القضية الفلسطينية امام المحافل الدولية**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن القومي الرابع، 2016، ص 10.

٢. وفر الانقسام الفرصة المواتية للكيان الإسرائيلي التهرب من الاستحقاق الأكبر المطلوب منها والمتمثل في تنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى إنهاء الاحتلال.

٣. أضعف الانقسام مشروع السلام الفلسطيني، وذلك لأن الرئيس محمود عباس بات ضعيفاً على طاولة المفاوضات.

٤. قاد هذا الانقسام إلى إحداث انقسام جغرافي يسهم في خدمة المصالح الإسرائيلية، واثر على تشويه صورة المشروع الوطني الفلسطيني وتشويه صورة المقاومة عند العرب والمسلمين، فهذا أفضى إلى زيادة التدخلات الخارجية في شؤون القضية الفلسطينية[٣٠].

وبذلك، يكون بقاء الحالة الفلسطينية على حالها سيما في ظل التطبيع والتوغل الإسرائيلي في الانظمة والمؤسسات العربية والإسلامية وحتى داخل المؤسسات الاجتماعية، يشكل عاملاً خطيراً على السياسة الفلسطينية برمتها، وعدم التوصل لحل ينهي حالة الانقسام السياسي الفلسطيني وعدم تعزيز مبدأ الشرعية الفلسطينية والبعد عن خلق رؤية واستراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة تلك التحديات، وعدم تطبيق مبدأ الشراكة السياسية، سيؤدي بالقضية الفلسطينية والسياسة الخارجية لها الى طريق مظلم لا ترى النور من خلاله، وبالتالي: سيساعد الكيان الإسرائيلي على زيادة نفوذه على حساب القضية الفلسطينية على اعتبار ان الدول العربية لم تلتزم بمبادرة السلام العربية التي أقرتها الجامعة العربية في قمة بيروت عام 2002. وبالتالي سبب الانقسام ظلمًا كبيرًا لحق بالشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وخطورته ساهمت في تصدع النسيج المجتمعي الفلسطيني وتعمق الأزمة الداخلية، وعزز من وجود أزمة عدم ثقة للأطراف الفلسطينية ببعضها البعض، مما يجعل حلم الدولة الفلسطينية المستقلة بعيد المنال، وحول القضية الفلسطينية من قضية مركزية إلى هامشية.

ب. مخاطر الانقسام السياسي علي المشروع الوطني الفلسطيني

إن هذا الانقسام السياسي أدى إلى وجود حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين تحت الاحتلال، ويعتبر تدميرًا للمشروع الوطني التحرري بكل صيغة، وذلك من خلال الأمور التالية: [٣١]

[٣٠] آية جاد الله، **الانقسام الفلسطيني 2007،الظروف والتداعيات**، جامعة الخليل، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2019، ص46–45

[٣١] إبرهيم أبراش، **جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 20، عدد 78، 2009، ص 8.

١. تذرع الكيان الإسرائيلي ومعه الولايات المتحدة الأمريكية، بغياب شريك فلسطيني للسلام، وبالتالي: تهرب الكيان مما عليه من التزامات.

٢. أضعف الانقسام السياسي مشروع السلام الفلسطيني، لأن الرئيس محمود عباس أصبح ضعيفًا على طاولة المفاوضات، كما أشرنا، إذ بات غير قادر على التكلم بإسم الشعب الفلسطيني كله، وخصوصاً عندما تتحدث حركة حماس عنه كرئيس منتهية صلاحيته.

٣. أبطل الانقسام إمكانية تطبيق القرارات الدولية في شأن فلسطين، لأن القرارات تتحدث عن الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة سياسية واحدة، كما أنه أضعف حق عودة اللاجئين، ذلك بأن هذا الحق يعتمد على قرارات دولية، وحركة حماس لا تقر بالقرارات الدولية .

٤. مكن الانقسام الكيان الإسرائيلي من التفرغ للاستيطان في الضفة الغربية، وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنه من إتخاذ قرارات عنصرية ليهودية الدولة من دون أن تواجه بردات فعل دولية.

٥. التشكيك في قدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه بنفسه.

وفي الإطار ذاته، يتضح ان إشكالية القضية الفلسطينية ليست في الانقسام السياسي وحده، لكنه بالفعل عامل مهم وكبير في تأثر المشروع الوطني الفلسطيني وعودته الى المربع الاول دون تقدم خطوة للأمام، وبالتالي هذا ينعكس على السياسة الخارجية الفلسطينية بشكل عام ويضعف الموقف الفلسطيني إقليمياً ودولياً، وعلى صناع القرار ومن يتبنى المشروع الوطني الفلسطيني أن يغير من هذا الوضع المتردي، من خلال قيادة حكيمة تعمل ضمن رؤية واستراتيجية فلسطينية واضحة بموافقة شعبية ولا تكون تحت تأثير عوامل خارجية، وان يستخدم اكثر من اداة سواء كانت سلمية او عسكرية او ثقافية أو مجتمعية، فتسخير جميع هذه الادوات لمصلحة القضية، يمكن من خلالها التوصل الى رؤية واضحة للوصول لحل يخرج القضية الفلسطينية من حالة التيه والضياع التي تعيشها،

ج. ازدواجية الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني على مستوى السياسة الخارجية

أصبح للانقسام السياسي الفلسطيني تأثيراً سلبياً على السياسة الخارجية وعلى القضية الفلسطينية، نتيجة وجود أكثر من طرف، وعدم وجود قيادة موحدة تمثل الشعب الفلسطيني مما تسبب في إضعاف السلطة الفلسطينية وحركة حماس وهذا ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني أمام العالم، نتيجة عدم وجود خطاب فلسطيني موحد.

ويرى الدكتور صائب عريقات ان الانقسام الفلسطيني قد ادى إلى: [٣٢]

١. ازدياد الانتقادات لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية محلياً ودولياً.

٢. عدم القدرة على التوجه للرأي العام بصيغة مشتركة.

٣. استغلال الكيان الإسرائيلي لهذا الانقسام واعتباره إشارة على عدم جدية أو قدرة الفلسطينيين على القيام بدولة ذات سيادة.

٤. وضع المفاوض الفلسطيني دائماً في موقف دفاعي.

وعليه، فإن السياسة الخارجية الفلسطينية تواجه إشكالية كبيرة في وحدة الخطاب السياسي الفلسطيني أمام المحافل الدولية، وحتى على الصعيد الداخلي وعدم تمثيل كل الشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة سيما في ظل حالة التطبيع العربية المتسارعة، بدون مقابل لخدمة الكيان، ولن تكون هذه الدول هي الوحيدة في التطبيع بل ستلحق بها دول اخرى كما صرح به الرئيس الامريكي "ترامب"، على الرغم من نهايته في الحكم وكذلك "نتنياهو" وهو الآخر مأزوم ولديه مشاكل داخلية وينتظره السجن او الاستقالة مقابل التخلي عن قضايا الفساد التي تنتظره، فكلاهما مأزوم والتطبيع مع الدول العربية سيشكل ربما عامل نجاة لنتنياهو لكنه لن يخدم الرئيس الأمريكي لتركه الحكم وعدم تجديد ولايته ثانية للحكم كأسلافه السابقين الذين نال معظمهم فترة حكم لمرتين. وبهذا ساهم الانقسام في ضعف السياسة الخارجية الفلسطينية، وتشتتها والتخبط في قراراتها. فيعيش صانع القرار الفلسطيني يعيش حالة من التيه بين المواقف الشعبية الداخلية وبين المواقف الرسمية أمام المنظمات والمؤسسات الدولية، وهذا التطبيع لن يقف عند هذا الحد بل سوف يمتد إلى اكثر من ذلك الا اذا اثبت فشله خلال الفترة القادمة.

النتائج والتوصيات

الخاتمة:

لقد لجأت الدول الخليجية إلى التطبيع لأسباب تتعلق بها كل دولة حسب مصلحتها ومبرراتها وذرائع واهية لا تخدم القضية الفلسطينية، وهذا الامر يزيد من تعقيد القضية الفلسطينية وخروج هذه الدول عن الاجماع العربي والذي صمتت عنه جامعة الدول العربية ولم تستجيب للسلطة الفلسطينية

[٣٢] سامر بني عودة، **تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية(2007–2016)** ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017، ص 72.

لعقد قمة استثنائية بسبب ذلك التطبيع، والشعوب تعرف جيدا ان السلام مع اسرائيل لن يجلب لها أي شيء ولن يغير من القضية الفلسطينية وليس له علاقة بهاو لن تستطيع هذه الدول المطبعة تكوين لوبي ضاغط على الكيان الإسرائيلي من اجل ادخال تغيرات على القضية الفلسطينية؛ فهناك دول وأنظمة يتم رسم طريق لها لا ترسمها بنفسها، من اجل ان تسير مع التيار. ولا سبيل للتطبيع مع الدول والانظمة المصطنعة الا بالمواجهة مع المشروع الغربي سيما الامريكي الداعم للكيان الإسرائيلي بشكل كامل، كما ان هذه الانظمة تذرعت بالتطبيع من اجل القضية الفلسطينية وعلى حسابها، وتبين زيف هذه الانظمة من خلال عدم تقديمها حلول عادلة للقضية الفلسطينية.

النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١- التطبيع الخليجي الإسرائيلي زاد الموقف السياسي الفلسطيني الخارجي ضعفاً وتيهاً، بالإضافة الى غياب موقف رسمي تجاه التطبيع، مما خلق مواجهة مع المواقف الرسمية والشعبية الفلسطينية والعربية الرافضة للتطبيع.

٢- يعتبر خروج وعدم التزام بعض الدول العربية المطبعة مع الكيان الإسرائيلي بالمبادرة العربية للسلام، أضعف الموقف الفلسطيني والعربي على حد سواء، وزاد من نفوذ هذا الكيان في المنطقة.

٣- إن ازدواجية وغموض القرار والموقف الفلسطيني بين صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية انعكس على السياسية الخارجية الفلسطينية يستنزف مقدراتها السياسية أمام المحافل الاقليمية والدولية.

٤- غموض وغياب موقف جامعة الدول العربية، تجاه التطبيع رغم انها صاحبة المبادرة العربية للسلام التي طُرحت في بيروت عام 2002، بالإضافة الى رمادية الموقف العربي تجاه التطبيع وتجاوزها للمبادرة العربية للسلام.

٥- استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني ، أتاح المجال امام الدول المطبعة لوجود ذرائع واهية لتلك الدول من أجل التطبيع.

٦- إن استغلال اتفاقي السلام الفلسطيني الإسرائيلي شجع الدول المطبعة في التوجه نحو بناء علاقات مع الكيان الإسرائيلي.

٧- إن التطبيع قائم على الضغوط الامريكية على الانظمة العربية، والداعمة للكيان الإسرائيلي تحت ذريعة الاخطار الخارجية على تلك الدول.

التوصيات

توصي الدراسة بالتالي:

١- ضرورة تطوير رؤية واستراتيجية عربية موحدة مع فلسطين من اجل مواجهة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ومنع الأخير من ممارسة عدوانه على الشعب الفلسطيني.

٢- تغيير سلوكيات وعقائد الدول العربية وثقافاتها تجاه الكيان الإسرائيلي وإلغاء كافة التسهيلات التي وهبتها للأخير، من أجل تكوين لوبي ضاغط عليها للتوصل لحل ينهي الصراع الفلسطيني الاسرائيلي

٣- تفعيل الامكانيات والاليات والطاقات العربية والاسلامية والبشرية، عبر منظومة موحدة تقوم على مواجهة التطبيع، واستغلال القومية العربية في تحويل الصراع الى مستوى اجتماعي وسياسي وثقافي يسهم في رفض التطبيع.

٤- الاستفادة من المواقف الدينية والاجتماعية لدعم استراتيجية من خلال البيانات والتوعية والارشاد لخطورة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، والتذكير بما جنته الدول المطبعة منذ عقود.

٥- التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام 2002.

٦- ضرورة تفعيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وتوحيد الخطاب الفلسطيني الرسمي، واستعادة الحالة الفلسطينية على طبيعتها قبل الانقسام السياسي بحماية دولية، لمواجهة التطبيع والتوسع الإسرائيلي داخل العالم العربي على حساب القضية الفلسطينية.

٧- الاستمرار في السعي إلى للانضمام الي المنظمات والمعاهدات والمواثيق والمؤسسات الدولية بالإضافة الى اللجوء للمحاكم الدولية .

مراجع الدراسة

أولاً: الرسائل العلمية غير المنشورة

١. آية جاد الله، **الانقسام الفلسطيني 2007،الظروف والتداعيات**، جامعة الخليل، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2019

2- سامر بني عودة، **تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية(2007-2016)** ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017

3- مرسي عبد الرازق، **السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016

4- مصطفي زملط، **مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(1993-2002)**، جامعة القدس، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009.

ثانيًا: الدوريات والصحف والمجلات

1-إبراهيم أبراش، "**جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد 20، عدد 78، 2009.

2-ابراهيم الكريم، "**الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبة الجزيرة العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، عدد 38، 2000.

3-إياد الدبعي، "**التطبيع العربي الإسرائيلي بين تعاظم المسارات وتلاقي المصالح وتداعياته على القضية الفلسطينية**"، مجلة سياسات، "فلسطين بين جائحتين؛ كورونا والتطبيع"، عدد 49-٥٠، معهد السياسة العامة، فلسطين، 2020.

4-أسامة أبو نحل؛ بهاء الدين خلف الله، "**الانقسام السياسي وتداعياته على الهوية الجيوسياسية لقضية القدس (2010-2020)**، مؤتمر القدس العلمي الثالث عشر، مؤسسة القدس الدولية، فلسطين، 2019.

5-بهاء الدين خلف الله، "**تداعيات الانقسام الفلسطيني على القضية الفلسطينية أمام المحافل الدولية**"، مؤتمر الأمن القومي الرابع، أكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا، غزة، 2016.

"**التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠/٦/٢١.

6–سارة ليفوفيتش دار، "**التطبيع السري والعلني بين إسرائيل والدول العربية السنية**"، صحيفة معاريف الإسرائيلية، نقلاً عن موقع صوت فتح الإخباري، ٢٠١٦/٥/٢.

7–عرفات الحاج، "**رسائل التطبيع في الأعمال التلفزيونية في سياقها السياسي**"، مركز رؤية للتنمية السياسية، سلسلة المشهد الفلسطيني، ٢٠٢٠/٥/٧.

8–علي الشرعة، "**أثر التغيير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية 1990–2005**"، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، عمّان، مجلد 14، عدد2، 2008.

9–عماد الدين العشماوي، "**استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟**"، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، قسم التاريخ، العراق، 2019.

10–ماهر حجازي؛ وآخرون، "**الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي "خاسرُ في ميزان المواقف الرافضة والمؤيدة**"، المكتب الإعلامي للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج 2020، تركيا، ٢٠٢٠/١٠/٢٦.

11–مجاهد الحاج، "**اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي قراءة في الأبعاد المستقبلية**"، مركز مدى الكرمل، حيفا، آب ٢٠٠٨.

12–محمد أبو شحمة، "**الجامعة العربية ترفض إدانة التطبيع.. تحول استراتيجي في الصراع العربي الإسرائيلي**"، صحيفة فلسطين، عدد 4774، ٢٠٢٠/٩/١٠.

ثالثًاً: المواقع الإلكترونية

1– زيد المحبشي، **ملفات التطبيع الإماراتية الصهيونية**، شبكة النبأ للمعلومات، 27/8/2020، انظر الرابط https//:annaba.org/Arabic/outharsarticles/24328

–عدنان ابو عامر، كاتبة إسرائيلية: هذه اهم آثار تطبيع الامارات مع الفلسطينيين، موقع عربي 21، 26/8/2020، انظر الرابط https://arabi21.com/story/1295752

2– ماجد عرام، **الرد الفلسطيني الملائم على التحالف الإماراتي – الإسرائيلي**، موقع العربي الجديد، 30/8/2020، انظر الرابط https://www.alaraby.co.utps://wk

3– محمد الريفي، "**مصالحة متعثرة، وبدائل تكرس الانقسام**"، موقع فراس برس، 28/5/2015؛ انظر الرابط http://fpnp.net/index.php/site/news/55709

4- موقع الجزيرة نت، **السلطة تستدعي سفيرها في ابو ظبي وتصف ما فعلته الامارات بالخيانة للقدس والاقصى والقضية الفلسطينية**، 14/8/2020، انظر الرابط https://www.aljazeera.net/news/politics

رابعًا: المراجع الاجنبية

1- Ian Black, **Israel, The Arab Gulf States and The Limits of Cooperation**, Middle East Centre report, March 2019, p 10.

2- El-Hamad, Jawad, **The Arab Gulf Countries and The Arab-Israeli Conflict: The Linkages and dynamics(1970-2000)**, University of Durham, UK, 2004, p20.